

## قتلى غير معترف بهم الخسائر البشرية في حملة الناتو الجوية على ليبيا

### ملخص

"لا أريد غير إجابة من الناتو: لماذا دمرتم بيتي وقتلتم أسرتي؟"  
- فايز فتحي جفارة، بني وليد، 23 يناير/كانون الثاني 2012

هذا التقرير يوثق الخسائر في صفوف المدنيين أثناء الحملة الجوية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) على ليبيا في عام 2011. يقول حلف الناتو إنه اتخذ إجراءات كثيرة لتقليل الضرر اللاحق بالمدنيين، وأنه يبدو أن هذه الإجراءات كانت ذات مردود إيجابي: عدد القتلى المدنيين في ليبيا من أثر غارات الناتو كان قليلاً بالمقارنة بمعدل عمليات القصف ومدة الحملة. إلا أن غارات الناتو الجوية أسفرت عن مقتل 72 مدنياً، وثلثهم من الأطفال تحت 18 عاماً. حتى الآن، أخفق الناتو في الإقرار بهذه الخسائر أو في فحص كيفية وأسباب وقوعها.

القانون الدولي الإنساني – المعروف أيضاً بـ "قوانين الحرب" – يطالب بأن توجه جميع الهجمات إلى أهداف عسكرية. المدنيون محصنون من الهجمات المتعمدة. بينما لا تشير جميع الخسائر اللاحقة بالمدنيين إلى وقوع انتهاكات لقوانين الحرب، فإنه لا يمكن أن يُسمح بأن تكون الهجمات عشوائية أو أن تؤدي لضرر غير متناسب [مع الميزة العسكرية] بالمدنيين.

في بعض الحالات، كان وجود هدف عسكري مشروع في مواقع قصف الناتو التي سقط فيها قتلى من المدنيين أمراً مشكوك فيه. أجرت هيومن رايتس ووتش تحقيقات ميدانية موسعة أماطت اللثام عن عدم وجود مؤشرات – أو عن توفر مؤشرات محتملة لا أكثر – على تواجد قوات حكومية ليبية أو معدات عسكرية ليبية – مثل أسلحة عسكرية أو معدات أو عتاد أو أفراد عسكريين أو معدات اتصال عسكرية – في سبع مواقع من ثماني مواقع فحصتها. تشير ملاحظات هذه الحوادث أسئلة خطيرة حول إن كانت هذه المناطق التي تعرضت للقصف مواقع عسكرية مشروع استهدافها وقت قصفها.

يقول الناتو بأن جميع أهدافه كانت عسكرية الطابع، ومن ثم يمكن مهاجمتها، لكن لم يوفر معلومات كافية لدعم هذه المزاعم، رغم طلبات متكررة بذلك من هيومن رايتس ووتش، ومن لجنة أممية لتقصي الحقائق ومن أطراف أخرى.

يلزم القانون الدولي الإنساني الأطراف في النزاعات المسلحة بالتحقيق في المزاعم الموثوقة بوقوع انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب. مثل هذا التحقيق يستتبعه تحديد ما إذا كانت الأهداف محل النظر أهدافاً عسكرية مشروعة، وما إذا كانت قوة الهجوم قد اتخذت جميع الاحتياطات المستطاعة لتقليص الضرر في صفوف المدنيين. على حلف الناتو أن يعلن عن نتائج تحقيقاته جميعاً علناً. وحيثما يرى الناتو أنه أجرى هجوماً أسفر عن خسائر في صفوف المدنيين بما لا يتعارض مع قوانين الحرب، مع ظهور أدلة على وجود شك في استهدافه لأهداف عسكرية، فلا بد من أن يكشف عن الأهداف العسكرية التي استهدفها.

وكما هو مطلوب بموجب القانون الدولي، ففي حال وقوع مخالفات، على الناتو أن يوفر تعويضاً فورياً وملائماً لأهالي الضحايا من المدنيين، من القتلى والمصابين ومن فقدوا ممتلكات. وحيثما أمكن، على الناتو أن يحقق في الحوادث التي أسفرت عن خسائر واسعة في صفوف المدنيين، كجزء من جهود تقليص الضرر اللاحق بالمدنيين في أي حملات مستقبلية.

أثناء إعداد هذا التقرير حققت هيومن رايتس ووتش في ثماني غارات جوية للناتو، أصابت بنايات سكنية قُتل فيها 28 رجلاً و24 طفلاً و20 امرأة. أصيب العشرات غيرهم من المدنيين.

بناء على تحقيقات ميدانية موسعة في شتى أنحاء ليبيا منذ أغسطس/آب 2011 إلى أبريل/نيسان 2012، يبحث التقرير في جميع المواقع المعروف لـ هيومن رايتس ووتش أن غارات الناتو أسفرت فيها عن مقتل مدنيين. الغارات التي لم تؤد لوقوع قتلى من المدنيين – رغم وقوع إصابات أو تدمير للممتلكات – لم يشتملها التقرير. إجمالاً، شن الناتو نحو 9700 طلعة جوية شملت أعمال قصف، أسقط خلالها 7700 مقذوفة موجهة بدقة، أثناء حملة دامت سبعة أشهر.

ولكي تبحث هيومن رايتس ووتش في هذه الحالات الثماني، زارت المنظمة مواقع الهجمات، في بعض الحالات نظمت عدة زيارات للموقع الواحد، وفتشت على بقايا الأسلحة وقابلت شهود وفحصت تقارير طبية وشهادات وفاة، وراجعت صوراً للقمر الصناعي، وجمعت صوراً للمصابين والقتلى. تم تقديم أسئلة تفصيلية إلى الناتو ودوله الأعضاء الذين شاركوا في الحملة، بما في ذلك اجتماع مع بعض كبار المسؤولين بالناتو ممن شاركوا في عمليات القصف.

في حادثين من الحوادث الثمانية، لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من العثور على أدلة أو براهين على وجود هدف عسكري مشروع. أي أن خلال زيارة أو أكثر من زيارة لكل من مواقع القصف التي فحصتها هيومن رايتس ووتش، لم يتم العثور على أسلحة أو معدات عسكرية أو معدات اتصال توجي بوجود انتشار أو نشاط عسكري في تلك المواقع. في خمس من تلك المواقع، عثرت هيومن رايتس ووتش على أدلة "محتملة" فقط على تواجد عسكري، مثل وجود قمصان أو معاطف عسكرية المظهر وسط الحطام. في الحادث الثامن، ربما قُتل شخص يُعتقد أنه ضابط عسكري رفيع الرتبة، مع سبعة آخرين من المدنيين.

في جميع هذه الحوادث، توفر المقابلات المنفصلة مع الضحايا والشهود تفاصيل لملازمات الموقف وقت الضربة الجوية، لكن لم توفر هذه المقابلات أي مؤشر على وجود أنشطة عسكرية في الجوار. صور القمر الصناعي الملتقطة قبل الضربات في خمس مواقع لا يظهر منها أدلة أو بوادر على أي حضور عسكري يجعل ضرب هذه المناطق أهدافاً عسكرية مشروعة.

تقر هيومن رايتس ووتش بأن الأماكن التي تعرضت للقصف ربما قامت قوات القذافي والسكان بإخلائها وتنظيفها من الحضور العسكري، إذ ربما كان لهم مصلحة في إنكار وجود حضور عسكري في مواقع القصف. بينما كان القتال دائراً، استخدمت حكومة القذافي عدة مواقع لأهداف البروباجاندا، فأضافت "أدلة" على وجود حياة مدنية وربما أزلت مواد عسكرية الطابع من مواقع القصف. إحدى الحوادث التي حققت فيها هيومن رايتس ووتش ولم يتم ذكرها في التقرير، شملت بالقطع هجمة على هدف عسكري مشروع، وكان الضحايا من المقاتلين. إلا أن الحوادث الواردة في هذا التقرير تثير تساؤلات كافية حول مشروعية الضربات التي تعتقد هيومن رايتس ووتش أن على الناتو أن يوفر معلومات أكثر عن الأهداف المزعوم وجودها فيها، أو أن يجري تحقيقات في قانونية هذه الهجمات من عدمها.

قال حلف الناتو - هيومن رايتس ووتش إنه فعل "كل ما يمكن فعله لتقليل الأخطار على المدنيين"، بما في ذلك الاستخدام الحصري للذخائر الدقيقة التوجيه. ضربات الحلف الجوية كانت - على حد قول الحلف - تستهدف أهدافاً عسكرية مشروعة، و"لم تتم الموافقة على أي هدف أو ضربة مع وجود أي سبب للاعتقاد بتعرض مدنيين للخطر في حال تسديد الضربة".

الحادث الأكثر جسامة الذي يوثقه هذا التقرير وقع في قرية ماجر، جنوبي بلدة زليتن، على مسافة 160 كيلومتراً شرقي طرابلس، ليلة 8 أغسطس/آب حيث قُتل 34 شخصاً وأصيب أكثر من 30 آخرين. قنابل الناتو أصابت مجمعين تقيم فيهما أسرتين، أحدهما يستضيف عدداً من الأشخاص المشردين. هذه الهجمة تلتها قنبلة أخرى أصابت المنطقة المتاخمة لأحد المجمعات السكنية، مع خروج الجيران والأقارب لنقل المصابين والقتلى. يقول الناتو إن هذه المساكن كانت "قاعدة لشن الهجمات ومنطقة إسكان عسكرية" لقوات القذافي، دون أن يوفر الناتو معلومات محددة لدعم هذا

الزعم. أثناء أربع زيارات إلى ماجر، ومنها زيارة بعد يوم من الهجوم، لم تعثر هيومن رايتس ووتش على أدلة على وجود نشاط عسكري في أي من المجمعين المذكورين. كان وسط الحطام قميصاً على شاكلة القمصان العسكرية، في أحد البيوت المحطمة الثلاثة التي أصيبت بالقصف.

من المقلق بشكل خاص الهجوم الثاني على مشارف أحد المجمعات السكنية، بينما كان الناس يبحثون عن الضحايا، وقد أسفر هذا الهجوم الثاني عن مقتل 18 رجلاً. عثرت هيومن رايتس ووتش في ذلك الموقع على بقايا قنابل "جي بي يو - 12" موجهة بالليزر، وفيها نظام إلكتروني يعمل بالأشعة تحت الحمراء يوجه القنابل إلى أهدافها. من ثم، ربما كان بإمكان الطيار رؤية الناس حول حطام البيت وهم يحاولون إنفاذ الناجين من الضربة الأولى. إذا لم يتمكن الطيار من تحديد إن كان هؤلاء الناس أهداف عسكرية، فكان من ثم لا بد من اتخاذ جميع الخطوات المستطاعة لإلغاء أو تعليق الضربة.

وفي بلدة زليتن يوم 4 أغسطس/آب 2011، أصابت متفجرات للناو بيت مصطفى المرابط، فقتلت زوجته واثنين من أبنائه الثلاثة. لم تعثر هيومن رايتس ووتش على أدلة على وجود نشاط عسكري في البيت بعد أسبوع من الهجوم، وقال المرابط وجيرانه إن البيت لم يخدم أي أغراض عسكرية. يعتقد المرابط أن الهدف المقصود كان بيت جاره، الذي قال عنه إن قوات القذافي استخدمته ثم أخلته قبل يومين من الهجوم. قال الناو إنه أصاب "نقطة قيادة وإشراف عسكرية" لكن لم يوفر تفاصيل.

في 19 يونيو/حزيران أصابت قنبلة من الناو بيت أسرة في حي سكني بطرابلس، مما أودى بحياة خمسة مدنيين وألحق إصابات بثمانية آخرين على الأقل. هذه حالة أخرى أقر فيها الناو بالخطأ، فقال إنه أخطأ هدفه المقصود بسبب "فشل في نظام الأسلحة ربما أدى إلى عدد من الخسائر في صفوف المدنيين". لم يفسر الناو سبب الفشل، ولم يزد عن أنه "مشكلات في توجيه الليزر" ولم يتخذ إجراءات لتعويض الضحايا.

في 29 أو 30 أغسطس/آب في بني وليد، على مسافة 170 كيلومتراً جنوب شرقي طرابلس، أصابت ضربة للناو بيتين وقتلت خمسة من أبناء عائلة جفارة - رجلين وسيدتين وفتاة تبلغ من العمر تسعة أعوام. قال أقارب وشهود إنه لم يكن هنالك ثمة نشاط عسكري إلى جوار البيت في ذلك التوقيت. في الموقع، عثرت هيومن رايتس ووتش على بقايا قنبلة "جي بي يو - 12" توجيه ليزر ومعطف عسكري شتوي واحد. لم يوفر الناو تفاصيل عن الضربة، لكنه قال إنه في 29 أغسطس/آب ضرب "نقطة قيادة وإشراف عسكرية كبرى كانت تعتمد على طرق غير تقليدية/غير رسمية لتنفيذ مهامها القيادية".

في 25 سبتمبر/أيلول 2011، ضرب الناتو بيتاً في سرت، على مسافة 450 كيلومتراً شرقي طرابلس، وهو بيت شقيق ضابط عسكري كبير، هو اللواء مصباح أحمد دياب، الذي قال بعض أقاربه إنه مات في الهجوم. فقدت ثلاث سيدات وأربعة أطفال حياتهم في الهجوم، وهم من الأسرة. بينما كان اللواء دياب هدفاً عسكرياً مشروعاً، فلم يوفر الناتو معلومات عن الهدف المقصود من الهجوم. قال الناتو إن لديه سياسة خاصة بعدم استهداف الأفراد. في الموقع عثرت هيومن رايتس ووتش على عشر صناديق ذخائر لأسلحة خفيفة فارغة، قالت الأسرة إنها لم تكن موجودة وقت الهجوم.

نتائج هيومن رايتس ووتش تتسق مع نتائج أطراف أخرى غطت وفيات المدنيين في ليبيا جراء حملة الناتو الجوية، هي تحديداً بعثة تقصي الحقائق التي عينها مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ونتائج أبحاث منظمة العفو الدولية ومنظمة "حملة ضحايا النزاعات الأبرياء (سيفيك)"، وهما منظمات غير حكوميتين. نشرت صحيفة النيويورك تايمز تحقيقاً صحفياً مطولاً شمل ستة مواقع قُتل فيها مدنيين، وجميعها يغطيها هذا التقرير.

في تقرير بعثة تقصي الحقائق الصادر في مارس/آذار 2012، وثقت البعثة 60 وفاة في صفوف المدنيين و55 إصابة في خمس مواقع لم تعثر فيها البعثة على أدلة على وجود أنشطة عسكرية. دعت البعثة الناتو إلى إجراء تحقيق لتحديد عدد وحجم الخسائر في صفوف المدنيين ودعت الحلف أيضاً إلى مراجعة إجراءاته.

تكررت طلبات هيومن رايتس ووتش – ومعها بعثة تقصي الحقائق وأطراف أخرى – لمعلومات من الناتو عن الاحتياطات التي اتخذها الحلف لحماية المدنيين، وعن حوادث بعينها شهدت وفيات في صفوف المدنيين. رد حلف الناتو بوضوح على الاستفسار الأول، موضحاً عملية الاختيار والمراجعة الدقيقة التي يتبعها تحضيراً للضربات، واستخدامه حصراً لأسلحة دقيقة التوجيه. إلا أن الناتو لم يوفر معلومات كافية عن الأهداف المقصودة في الحالات التي أثرناها في استفساراتنا، ليُظهر وجود مصوغات قانونية للهجمات التي وثقها التقرير.

كما لم يجر الناتو تحقيقات ميدانية في الخسائر في صفوف المدنيين التي وقعت جراء غاراته، ولم يضم مثل هذه الخسائر في صفوف المدنيين إلى تقرير "الدروس المستفادة" المتداول داخلياً. يقول الناتو إن لا ولاية له بإجراء تحقيقات في ليبيا بعد النزاع لكنه "سينعاون بالكامل" مع أي جهود تبذلها السلطات الليبية لمراجعة هذه الحوادث.

اتخذت الحكومة الليبية خطوات مبدئية؛ إذ شكلت فريق عمل وزاري للتحقيق في وفيات المدنيين على يد الناتو. لكن نظراً لأن الناتو لعب دوراً محورياً في هزيمة قوات القذافي، فمن المرجح أن يتفادى

فريق العمل أي انتقاد جاد لحملة الناتو الجوية. حتى أبريل/نيسان المنقضي، لم يكن فريق العمل على ما يبدو قد بدأ في عمله.

القانون الدولي الإنساني يُحمل الدول مسؤولية الهجمات التي تنفذها قواتها أو القوات التي تعمل تحت توجيهها أو أوامرها أو سيطرتها. شاركت في حملة الناتو الجوية 15 دولة، ثمانية منها شاركت في عمليات القصف حسب التقارير: بلجيكا وكندا والدنمارك وفرنسا وإيطاليا والنرويج وبريطانيا والولايات المتحدة. أي هجوم محدد يُرجح أنه يشتمل على أفراد وربما قادة من جيوش غير ذلك الجيش الذي تتبعه الطائرة التي نفذت الهجوم. حتى الآن، لم يبد الناتو استعداداً لتوفير معلومات عن جنسية الطائرات التي شاركت في عمليات بعينها، بما في ذلك الحوادث المذكورة في هذا التقرير.

كما سعت هيومن رايتس ووتش للحصول على معلومات عن الوقائع التي يشملها التقرير من حكومات الدول الثماني التي شاركت في عمليات القصف. ردت سبع دول منها برسائل متطابقة، تحيل الأسئلة إلى الناتو. لم ترد إيطاليا.

لحلف الناتو ولاية من مجلس الأمن بحماية المدنيين في ليبيا، وتشهد الخسائر القليلة نسبياً في صفوف المدنيين أثناء حملة الناتو التي دامت سبعة أشهر على الاهتمام الذي أولاه الحلف لتقليص الضرر اللاحق بالمدنيين. لكن قلة الخسائر في صفوف المدنيين لا تعني عدم وجود حاجة لتوفير معلومات تُظهر الأهداف العسكرية المشروعة في ظروف شهدت سقوط خسائر في صفوف المدنيين، مع إعلان هذه المعلومات على الملأ. كما أن الناتو مُلزم بالتحقيق في المزاعم الموثوقة بانتهاكات قوانين الحرب، وبمعاينة المسؤولين عن ارتكابها على النحو الملائم، وتوفير تعويض لضحايا الهجمات غير القانونية.

وفي الوقت نفسه، فإن بعض الحكومات التي انتقدت الحملة الجوية للناتو في ليبيا بالغت في مزاعم قتل المدنيين من أثر الغارات الجوية للناتو. مثل هذه المزاعم لم يثبت وجود أساس لها من الصحة، وهي تخدم أغراضاً متعلقة بتسييس قضية مقتل وإصابة المدنيين، ولا تشجع على التحقيقات الفورية والمحايدة، أو على تحسين تدابير الحماية المكفولة للمدنيين.

## منهج التقرير

بدأت هيومن رايتس ووتش تحقيقاتها في خسائر المدنيين جراء حملة الناتو الجوية في مطلع أغسطس/آب 2011، لدى زيارتها لغرب ليبيا بموافقة من حكومة القذافي. (كان باحثو هيومن رايتس ووتش قد ذهبوا إلى شرق وغرب ليبيا في المناطق التي تسيطر عليها قوات المعارضة في ذلك الحين). اصطحب أعوان للحكومة باحثي هيومن رايتس ووتش إلى أربعة من ثمانية مواقع لتفجيرات وثقها هذا التقرير، بما في ذلك قرية ماجر، بعد يوم من غارة للناتو هناك. المواقع الثلاثة الأخرى هي بيت المرابط في زليتن، وبيت الغراري في طرابلس، ومزرعة الحميدي في صرمان. لم يتمكن الباحثون من إجراء بحوث تفصيلية ومستفيضة في ذلك التوقيت بسبب الرقابة الحكومية على تحركات الباحثين، ولم يكن الشهود مستعدون للحديث بحرية عن الأنشطة العسكرية الليبية. ورغم ذلك تمكنت هيومن رايتس ووتش من جمع بيانات في ذلك التوقيت، مثل أسماء الضحايا والرواية العامة لما حدث. أجرت هيومن رايتس ووتش فحوصات مادية على أربعة مواقع، وبحثت عن قرائن على أنشطة عسكرية، وتعرفت على مخلفات متفجرات للناتو. وفي الماجر، حيث مات 34 مدنياً، رصدت هيومن رايتس ووتش بحث الأسر عن أقارب مفقودين في البيوت المنكوبة، وجنازة جماعية للضحايا.

وبعد هذه البحوث الأولية، زارت هيومن رايتس ووتش مقر قيادة قوات الناتو المشترك في نابلس بايطاليا، يوم 15 أغسطس/آب 2011، لعرض نتائجها المبدئية. قام بعض كبار الضباط المشاركين في العملية بعرض بعض الإجراءات الاحترازية العامة للناتو، وقالوا إن الناتو يلجأ لهذه الإجراءات لتقليص احتمالات الخسائر في صفوف المدنيين، لكن رفضوا توفير معلومات عن الحالات المرصودة.

في ديسمبر/كانون الأول 2011 بعد سقوط حكومة القذافي، عاودت هيومن رايتس ووتش زيارة ثلاثة من المواقع التي زارتها في أغسطس/آب، وهي ماجر وبيت المرابط في زليتن وبيت الغراري في طرابلس، فتحدثت إلى شهود وجمعت أدلة إضافية، مثل السجلات الطبية وشهادات الوفاة وتصاريح الدفن، وصور للضحايا. زارت هيومن رايتس ووتش زليتن مرة ثالثة في فبراير/شباط 2012، وماجر مرة ثالثة ورابعة في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2012. كما تمت زيارة المواقع المتبقية، في بني وليد وسرت في يناير/كانون الثاني 2012.

قدمت هيومن رايتس ووتش أسئلة للناتو عن الخسائر في صفوف المدنيين في أربع وقائع: نوفمبر/تشرين الثاني 2011 ويناير/كانون الثاني 2012 وفبراير/شباط 2012 (انظر الملحق ب) وأبريل/نيسان 2012. تم عرض الردود على هذه الأسئلة (في الملحق ج). في فبراير/شباط 2012 قدمت هيومن رايتس ووتش الأسئلة نفسها إلى الدول الثماني التي أسقطت قواتها مخلفات انفجارية

أثناء الحملة العسكرية الجوية. ردت سبع من هذه الدول بإجابات متماثلة، تحيل هيومن رايتس ووتش إلى الناتو. ولم ترد إيطاليا.

كما قدم حلف الناتو معلومات لبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، بشأن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، من جانب جميع أطراف النزاع. بعض المعلومات المقدمة للبعثة معروضة في هذا التقرير.

ليس هذا التقرير تحقيقاً شاملاً لجميع مواقع ضربات الناتو التي أثرت على المدنيين. بناء على تحقيقات ميدانية موسعة بين أغسطس/آب 2011 وأبريل/نيسان 2012، شمل التقرير فحص جميع المواقع التي قُتل فيها مدنيين. لا يشمل التقرير الغارات الجوية التي أصيب فيها مدنيون فقط، أو تلك التي تضررت فيها أعيان (ممتلكات) مدنية أو دُمرت.<sup>1</sup>

أفادت هيومن رايتس ووتش بوقوع انتهاكات جسيمة أخرى أثناء النزاع المسلح، ارتكبتها القوات الحكومية الليبية تحت حكم القذافي، وكذلك القوات المعارضة للقذافي. استمرت تغطية هيومن رايتس ووتش لانتهاكات حقوق الإنسان من بعد هزيمة قوات القذافي ونهاية أعمال القتال الموسعة في أكتوبر/تشرين الأول 2011.

---

<sup>1</sup> زارت هيومن رايتس ووتش موقعين أصيب فيهما مدنيون في غارات للناتو: بيت عائلة بشير في أبو هادي، جنوبي سرت، الذي قُصف في 11 سبتمبر/أيلول 2011، فأصيبت ثلاث سيدات، ومستودع أسلحة حكومي في مزدة، أصيب عدة مرات بين أبريل/نيسان ويوليو/تموز 2011. في إحدى الغارات على مزدة، في 29 مارس/أذار 2011، وقعت انفجارات ثانوية في المستودع أصابت طبيب كوري وزوجته، كانا على مسافة خمسة كيلومترات. كما تأكدت هيومن رايتس ووتش من مقتل شخصين وإصابة سبعة آخرى، ستة منهم قائم منفصلة، من مخلفات انفجارية لدى مستودع مزدة، بين أغسطس/آب وديسمبر/كانون الأول 2011. (انظر: Human Rights Watch, "Statement on Explosive Remnants of War in Libya and the Implementation of Convention on Conventional Weapons Protocol V" (25 أبريل/نيسان 2012). <http://www.hrw.org/news/2012/04/25/statement-explosive-remnants-war-libya-and-implementation-convention-conventional-we> (تمت الزيارة في 2 مايو/أيار 2012).



## التوصيات

### إلى حلف الناتو

- يجب إجراء تحقيقات شفافة ومحايدة في المزاعم القابلة للتصديق بانتهاكات قوانين الحرب أثناء الحرب الجوية للناتو في ليبيا. يجب الكشف علناً عن نتائج التحقيقات، ووضع توصيات بالإجراءات التأديبية أو الملاحقات الجنائية الواجبة لدى اكتشاف انتهاكات.
- يجب الكشف علناً عن المعلومات الخاصة بالأهداف العسكرية المستهدفة في الغارات الجوية التي أصيب أو قُتل فيها مدنيين.
- يجب إجراء تحقيقات ميدانية في الغارات الجوية التي شهدت خسائر كبيرة في صفوف المدنيين، حتى لو لم تكن هناك أدلة توحى بوقوع انتهاكات لقوانين الحرب.
- يجب توفير تعويض فوري وملائم لعائلات القتلى والمصابين ومن لحقت بممتلكاتهم أضرار بسبب غارات الناتو.
- يجب النظر في توفير المساعدة للأهالي في ليبيا، ممن تعرضوا لأضرار من غارات الناتو الجوية، بما يتفق مع "أدلة الناتو الإرشادية غير الملزمة الخاصة بالتعويض عن خسائر المدنيين أو الإضرار بممتلكات المدنيين على صلة بأعمال قتالية".
- يجب إجراء تحقيق عام في غارات الناتو الجوية التي أسفرت عن خسائر في صفوف المدنيين، بهدف تقليص الخسائر المدنية في أي نزاعات مسلحة مستقبلية.

### إلى الدول المشاركة في عملية الناتو بليبيا

- يجب إجراء تحقيقات شفافة ومحايدة في المزاعم الموثوقة بانتهاكات قوانين الحرب في ليبيا، التي شاركت فيها قوات من دولتكم. يجب الكشف علناً عن النتائج ووضع توصيات بإجراءات تأديبية أو ملاحقات جنائية حيث يتم اكتشاف الانتهاكات.
- يجب توفير تعويض فوري وملائم لعائلات المصابين والقتلى ومن لحقت بممتلكاتهم أضرار بسبب الغارات التي شنتها قوات من دولتكم.
- يجب النظر في توفير المساعدة للأهالي في ليبيا، ممن تعرضوا لأضرار من غارات شنتها قوات دولتكم، بما يتفق مع "أدلة الناتو الإرشادية غير الملزمة الخاصة بالتعويض عن خسائر المدنيين أو الإضرار بممتلكات المدنيين على صلة بأعمال قتالية".

### إلى الحكومة الانتقالية الليبية

- يجب مطالبة الناتو والدول المشاركة في عمليات الناتو في ليبيا بتوفير معلومات تفصيلية عن الأهداف العسكرية للغارات الجوية التي توفي فيها مدنيون. يجب الكشف عن هذه المعلومات علناً والضغط من أجل التعويض في حال اكتشاف أخطاء من جانب الناتو.